المحاضرة التاسعة الجزء الثاني02

ثانيا: مراحل إبرام المعاهدات الدولية

تمر عملية إبرام المعاهدات الدولية من حيث شكلها القانوني بعدة مراحل رئيسية و هي :" التفويض، المفاوضة، التحرير، التوقيع، التصديق، التحفظ (إذا سمح به)، التسجيل"؛ نوجز ذكرها في الآتي:

01/ التفويض

بعد ان تقوم الدولة باختيار ممثليها لعقد المعاهدة، فإنه يجب عليها ان تزودهم بوثيقة تسمى بوثيقة التفويض، وفي أول لقاء لممثلي الدول يقوم كل وفد بتبادل هاته الوثائق وذلك في حالة المعاهدات الثنائية؛ فيما يتم إيداعها لدى الجهة التي تسهر على تنظيم المؤتمر إذا كانت المعاهدة جماعية (متعددة الاطراف)[1].

وتعرف وثيقة التفويض بانها تلك :" الوثيقة الصادرة عن السلطة المختصة في الدولة التي تعين شخصاً أو أشخاص لتمثيل الدولة في المفاوضة، أو في اعتماد نص المعاهدة أو توثيقه، أو في التعبير عن رضا الدولة الالتزام به أو في القيام بأي تصرف آخر يتعلق بالمعاهدة"[2] .

سؤال: من هم الاشخاص المؤهلون للتفاوض بإسم دولتهم؟

يعد الشخص ممثلا لدولته وفقا لما نصت عليه المادة 2 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات في فقرتها الأولى؛ كل من :

(أ) إذا أبرز وثيقة التفويض الكامل المناسبة؛ أو

(ب) إذا بدا من تعامل الدول المعنية أو من ظروف أخرى أن نيتها انصرفت إلى اعتبار ذلك الشخص ممثلاً للدولة من أجل هذا الغرض وممنوحا تفويض كامل[3].

هذا وبإمكان الشخصيات الآتية رتبهم أن يكونوا ممثلين لدولهم بحكم وظائفهم، ودون حاجة إلى إبراز وثيقة التفويض الكامل:

(أ) رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، ووزراء الخارجية، من أجل القيام بجميع الأعمال المتعلقة بعقد المعاهدة؛

(ب) رؤساء البعثات الدبلوماسية من اجل اعتماد نص المعاهدة بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمدين لديها؛

---

[1] - سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص147.

[2] - المادة 2 الفقرة ج من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969.

[3] -المادة 7 الفقرة 1 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969.

(ج) الممثلون المعتمدون من قبل الدول لدى مؤتمر دولي أو لدى منظمة دولية أو إحدى هيآتها وذلك من أجل اعتماد نص المعاهدة في ذلك المؤتمر أو المنظمة أو الهيئة[4].

02/ المفاوضة

وهي عبارة عن عملية تبادل وجهات النظر بين ممثلي دولتين أو أكثر بقصد التوصل إلى عقد اتفاق دولي بينهما بخصوص مسألة معينة أو موضوع معين [5].

فبعد أن تعلن الدول عن رغبتها في عقد المعاهدة يتوجه مندوبو الدول للإجتماع في المكان والزمان المتفق عليهما، ويجلس وفد مقابل الوفد الآخر، وعند الانتهاء من تبادل أو تسليم وثائق التفويض تبدأ المفاوضات بين الأطراف المشتركة لمناقشة المواضيع المطروحة، على أنه يفضل أن يحمل كل طرف معه مشروعا للمعاهدة، فإذا كانت المعاهدة ثنائية يجري التنسيق بين المشروعين بشكل يتوصل فيه الطرفان إلى تحديد الموضوعات المتفق عليها، أما إذا كانت المعاهدة متعددة الأطراف فتشكل لجنة تتولى مهمة وضع مشروع معاهدة لكي يكون أساسا للتفاوض مع الأخذ بعين الاعتبار اتجاهات الدول ومواقفها، ويقوم كل طرف بتدوين ما توصل إليه المتفاوضون من نقاط التقاء واختلاف ورفعها لدولهم لأخذ التوجهات اللازمة[6].

وتحدد الأمور التي تم الاتفاق بشأنها على شكل نقاط أساسية وليس كمواد قانونية، وبعد الانتهاء تتولى لجنة قانونية مختصة بصياغة نصوص المعاهدة[7].

03/ تحرير المعاهدة (مسودة أو مشروع المعاهدة):

بعد نجاح المفاوضات تأتي مرحلة تحرير المعاهدة، وتطرح هاته المرحلة جملة من التساؤلات اهمها مسألة اختيار اللغة التي تستخدم في تحرير المعاهدة، والقالب الذي تفرغ فيه بنودها؟

1. لغة المعاهدة: لا تثير لغة المعاهدة أية مشاكل إذا كانت المعاهدة بين دولتين أو أكثر تتحدث نفس اللغة، إذ يتم في هذه الحالة تحرير نص المعاهدة بلغة واحدة، كأن تكون المعاهدة بين دولتين عربيتين او اكثر.

إلا أن الإشكال يثار في حال ما إذا كان أطراف المعاهدة يتكلمون أكثر من لغة واحدة، وبالتالي وجب على الدول المتعاقدة اللجوء إلى اتباع أحد الأساليب الآتية؛ إما:

أ. تحرير المعاهدة بلغة واحدة مثلما كان متبعا في الماضي حيث كانت اللغة اللاتينية هي اللغة الدبلوماسية التي تحرر بها المعاهدات؛ وقد استمر هذا الوضع حتى القرن 18 أين بدأت

---

[4] -غازي حسن صباريني، المرجع السابق، ص 46.

[5] - يطلق على هؤلاء الممثلين أيضا مصطلح: المندوبين أو المفاوضين أيضا.

[6] -سهيل حسين الفتلاوي، غالب عواد حوامدة، المرجع السابق، ص 99.

[7] - سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 149.

اللغة الفرنسية[8] تحل محلها بعد ذلك و إلى غاية الحرب العالمية الأولى لتصبح اللغة الإنجليزية تتنافس معها.

ب. تحرير المعاهدة بلغتين أو اكثر ، على أن تعطى الأفضلية لإحداهما بحيث تعتبر المرجع الأول الذي يعول عليه عند الاختلاف، وهو ما طبق على معاهدة الصلح عام 1919-1920 بين الحلفاء وبين الدول العدوة غير ألمانيا؛ بحيث تم تحرير هذه المعاهدة باللغتين الفرنسية والإنجليزية؛ غير أنه تم إعطاء اللغة الفرنسية الأفضلية في حالة وقوع نزاع بخصوص تفسير احكام المعاهدة.

جـ . تحرير المعاهدة بلغات جميع الدول المشتركة فيها على أن تتمتع جميعها بنفس القوة ، فعلى سبيل المثال فقد تم تحرير ميثاق الأمم المتحدة المنعقد بمدينة سان فرانسيسكو الصادر بتاريخ 1945 بخمس لغات وهي الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية ، الروسية، الصينية؛ وقد اشارت المادة 111 من ذات الميثاق[9] مايشير إلى أن هذه اللغات تعتبر اللغات الرسمية للميثاق على وجه السواء، وكل نسخة منها تتمتع بنفس القيمة القانونية والقوة الإلزامية[10].

هذا وقد أضيفت سنة 1973 اللغة العربية إلى هاته اللغات ليصبح بذلك عدد اللغات المعتمدة في منظمة الأمم المتحدة هو ست (6) لغات والمشار إليها أعلاه، ولكن هذا الأسلوب قد يؤدي عمليا إلى مشاكل كثيرة في تفسير المعاهدات الدولية، فمن الصعب في كثير من الأحيان التعبير عن نفس المعنى أو المقصود على نحو دقيق[11].

2. صياغة المعاهدة: يقصد بصياغة المعاهدة ترتيب نصوصها بالشكل الذي يظهر فيه بناؤها مقبولا، هذا و تتألف المعاهدة من الناحية الشكلية من أجزاء رئيسية هي كالتالي: الديباجة، الصلب أو المتن، الملحق أحيانا[12].

أ/الديباجة: ويقصد بها مقدمة المعاهدة، و عادة ما تتضمن بيان بأسماء الاطراف المتعاقدة،

- تعداد الدول المتعاقدة بحسب الحروف الأبجدية[13].

-تعداد أسماء رؤساء الدول[14].

-تعداد حكومات الدول الموقعة.

كما وقد تتضمن الديباجة عادة الأسباب والدوافع المؤدية لإبرام المعاهدة والأهداف التي يتوخى الاطراف تحقيقها من وراء إبرامهم لها.

---

[8] - من أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تم تحريرها باللغة الفرنسية على سبيل المثال لا الحصر؛ نجد كلا من : اتفاقيتي لاهاي 1899 و 1907.

[11] - محمد نصر محمد، المرجع السابق، ص 141.

ب/المتن (صلب المعاهدة): يأتي بعد الديباجة ويتضمن مجموعة المسائل والاحكام التي توصل إليها الطرفان، وتكون هاته الاحكام عادة مرتبة في فقرات مرقمة ومتتابعة في شكل مواد او نصوص، وقد توزع هاته المواد والنصوص في أبواب وفصول وبنود حتى يسهل الرجوع إليها[15].

جـ/ الأحكام الختامية: بعد الانتهاء من صياغة المواد التي تنظم الاحكام الموضوعية في متن المعاهدة، لا بد من تضمينها مواد ختامية تنص على ما يأتي[16]:

-الإجراءات التي تدخل بمقتضاها المعاهدة حيز التنفيذ.

- تاريخ دخول المعاهدة حيز التنفيذ (فقد يتفق أطراف المعاهدة على أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها أو عند التصديق أو عند تبادل وثائق التصديق أو عند إيداع وثائق إبرام المعاهدة او بمرور مدة معينة على التصديق أو بأية وسيلة أخرى تتفق عليها).

-مدة نفاذ المعاهدة وطريقة تمديدها .

-طريقة تعديل المعاهدة أو إعادة النظر فيها (وذلك من خلال تحديد طريقة تعديلها والإجراءات المتبعة في ذلك)

-كيفية إنهاء المعاهدة .

-وسائل تسوية المنازعات التي تنشأ من جراء تطبيق نصوص المعاهدة.

-اللغة التي صيغت بها المعاهدة (خاصة إذا تعددت اللغات التي حرر بها نص المعاهدة ، وفضلا عن ذلك لابد على طرفي المعاهدة من تحديد اللغة التي يرجع إليها عند اختلاف اللغة)

ملاحظة: إذا لم تتضمن المعاهدة الأحكام الختامية المذكورة، فإنها لا تعد باطلة بل صحيحة وتخضع عملية تكملتها إلى القانون الدولي العام .

د/ الملاحق: عادة ما تتضمن المعاهدات الدولية ملاحق مرفوقة بها، يكون الغرض منها إيضاح بعض المسائل الفنية- وإزالة الغموض عنها؛ كتلك المسائل المتعلقة بالخرائط الخاصة بترسيم الحدود- وتعتبر هاته الملاحق جزءا لا يتجزأ من المعاهدة فهي تتمتع بنفس قيمتها القانونية ، ومن امثلة ذلك ما اشتملت عليه معاهدة فرساي والتي جاء فيها مايقارب 18 ملحقا[17].

---

[16] - فائز ذنون جاسم، المرجع السابق، ص 66.

[17] - أحمد بلقاسم، المرجع السابق، ص 76.

- صلاح الدين عامر، المرجع السابق، ص 216.